مقدمة عامة
لمحتوى مقياس التنمية الإدارية

لقد أجبرت ظروف التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكبرى صانعي السياسات على محاولة الفهم العميق لأبعاد العمليات التنموية في الدول النامية، ومنها الجزائر محل دراساتنا، إلا أن تلك المحاولات كانت قد تركزت حول عمليات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ولم تحظ التنمية الإدارية وعلاقاتها بالتنمية الشاملة إلا باهتمام ضئيل.

فالتنمية الإدارية هي عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، وقدرة سياسية واعية وموجهة، وقدرة إدارية كفؤة ومنفذة، وانحسار أي نوع من هذه القدرات يشل التنمية ويعرقلها .

وعلى هذا فإن التنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح مجالات رحبة للتدريب بما ينمي قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية.

لذا، لما كانت قضية التنمية عملية شاملة ومتكاملة، فإنها لا يمكن أن تكون مستديمة ومتوازنة إلا بوجود تنمية إدارية فعالة ورشيدة، هذه الفعالية والرشادة تحتاج بدورها إلى إصلاحات إدارية مستمرة ومتجددة مواكبة للتغيرات والتحولات الاجتماعية الكبرى. لذا فأن إصلاح الجهاز الإداري يجب أن يمثل أحد الأهداف الإستراتيجية ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة.

من هذا المنطلق هل يمكن إحداث الإصلاح السياسي وتحديث الدولة والمجتمع من دون الاهتمام بموضوع إصلاح الجهاز الإداري للدولة، أو بعبارة أخرى البحث عن نموذج تنموي دون الاهتمام بالتنمية الإدارية؟

بناء على ما تقدم يصبح لزاما علينا تناول مقياس: التنمية الإدارية من خلال مجموعة من المحاضرات الرئيسية، أولها تتناول التعريف بمفهوم التنمية الإدارية ، وفي المحاضرة الثانية قمنا بدراسة مختلف المداخل النظرية التي تعالج منها مشكلة التنمية الإدارية، من بينها المدخل القانوني، ومدخل النظم، ومدخل التحليل البيئي المقارن، إضافة إلى دراسة مدخل الاتصال، ومدخل صناعة القرار.

ونتناول في المحاضرة الثالثة واقع التنمية الإدارية في الجزائر وذلك من خلال معالجة أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر التنمية الإدارية فيها.

أما المحاضرة الرابعة فقد خُصصت لدراسة إستراتيجية التنمية الإدارية والإصلاح الشامل للإدارة، وذلك بالتركيز على دراسة الشروط الموضوعية المطلوبة في عملية الإصلاح الإداري كتبسيط الإجراءات الإدارية، وتفعيل آليات محاربة الفساد البيروقراطي والذي لا يتحقق إلا من خلال تبني القيادة لهدف التغيير و التطوير الإداري الشامل، وتغيير وتطوير المنظومة التعليمية، إلى جانب تطبيق الشفافية كأهم متطلبات مكافحة الفساد الإداري، وتطبيق المساءلة كأحد أركان ترشيد الجهاز الإداري، وتفعيل المشاركة الشعبية كآلية لتحقيق التنمية الإدارية.